وزارة البيـــئة

التقـريـــر السنـــوي
لعـــام
2018

وزارة البيـــــئة

التقـريـــر السنـــوي
لعـــــام
2018

" تتعرض البيئة الإنسانية للجور والاعتداء، وهي بحاجة الى عناية خاصة تضمن تفعيل التشريعات وتطويرها، وتوفير الكفاءات المتخصصة القادرة على العمل الميداني الجاد، وتفعيل مشاركة جميع المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية بهدف حماية التربة والماء والهواء من التلوث وحماية الارض الزراعية من الاعتداء ومكافحة التصحر وانجراف التربة، وصيانة المحميات الطبيعية، والقيام بجهد وطني شامل للتحريج وتطوير الغابات "

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

جدول المحتويات

كلمة معالي الوزير	8
إحصاءات عامة	9
نبذة عن وزارة البيئة	10
التوزيع الجغرافي لمديريات وزارة البيئة	19
الهيكل التنظيمي للوزارة	20
الخطة الاستراتيجية (الرؤية، الرسالة، شجرة الأهداف)	21
فريقنا	23
الخدمات التي تقدمها الوزارة	24
أهم إنجازات الوزارة	26
أهم القضايا والتحديات التي تواجه الوزارة	41
الوزارة والمجتمع	42
الحوكمة	48
صندوق حماية البيئة	50

أهم المحطات والإنجازات

1980

- دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية

1995

- المؤسسة العامة لحماية البيئة

2003

- استحداث وزارة البيئة
- قانون حماية البيئة المؤقت رقم 1

2006

- إطلاق برنامج التعويضات البيئية
- قانون حماية البيئة رقم 52
- الإدارة الملكية لحماية البيئة
- تركيب محطات الرصد لنوعية الهواء المحيط

2008

- البدء باستخدام البنزين الخالي من الرصاص
- منتدى المدن الرفيقة بالبيئة

2009

- صندوق حماية البيئة
- تقرير حالة البيئة الأول

2014

- السياسة الوطنية للتغير المناخي

2015

- وثيقة المساهمات المحددة وطنياً بشأن اتفاق باريس حول تغير المناخ NDCs
- الخطة الوطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين SCP
- جائزة الاستدامة البيئية

2017

- الخطة الوطنية للنمو الاخضر NGGP
- نظام تنظيم أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل
- صرخة وطن
- تقرير حالة البيئة الثاني
- مبادرة بحر ميت واحد يكفي
- نظام التتبع الإلكتروني للصهاريج والمركبات الناقلة للنفايات والمواد الخطرة
- المختبر المتنقل لرصد نوعية الهواء
- قانون حماية البيئة المعدل

2018

- (11) مديرية ومكتب لحماية البيئة في المحافظات
- (11) منطقة محمية

كلمة معالي الوزير

إنه لمن دواعي سروري أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الأول لوزارة البيئة للعام 2018 والذي يشتمل على أهم المحطات التي مرت بها الوزارة وأهم الإنجازات التي تحققت منذ تأسيسها، حيث يعد هذا التقرير مرجعية تعكس أهم ما قامت به الوزارة من مساهمات نوعية على المستوى الوطني في سبيل دعم مسيرة التنمية المستدامة الشاملة لأردننا الحبيب.

إن وزارة البيئة هي الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة والمعنية بمتابعة القضايا البيئية و تغير المناخ وإعداد خطط إدارة الطوارئ والكوارث البيئية ومتابعة تلك الخطط مع كافة الجهات الشريكة المعنية من خلال التركيز على خمس أولويات إستراتيجية تتعلق بحماية وصون النظم البيئية والحيوية، والوقاية والحد من الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن التلوث والتغيرات المناخية، ورفع الوعي العام وتعديل السلوك في مجال حماية البيئة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إدارة القطاعات التنموية ذات الأولوية، وكذلك تطوير القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

وقد جاء هذا التقرير ليوثق مسيرة وزارة البيئة خلال السنوات الماضية، وليكون مرجعية أساسية للوزارة في صياغة رؤيتها وسياستها وخارطة طريق لتنفيذ خططها المستقبلية في ظل الظروف والتحديات الإقليمية المحيطة وعلى رأسها أزمة اللجوء السوري، وكذلك ما تشهده المنطقة من تغيرات وظواهر مناخية متطرفة وبنهج تشاركي وعبر بناء مؤسسي داعم لتحقيق المزيد من الإنجازات والمساهمات في مجال التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وصولاً إلى تحقيق رؤية الوزارة في المحافظة على عناصر البيئة وإستدامتها لحياة أفضل.

والله ولي التوفيق

وزيـــــر البيئـــــــة

المهندس إبراهيم الشحاحدة

إحصاءات عامة

قامت الوزارة خلال عام 2018 بإنجاز ما يلي:

- تدريب 228 موظف
- التعامل مع (533) شكاوي بيئية
- اغلاق (64) منشأة مخالفة
- ضبط (156,793) مخالفة بيئية
- تقديم 68 مقترح من متلقي الخدمة، بلغت نسبة الاستجابة لها 100%
- تدريب 72 خريج جديد
- تنظيم 49 حملة نظافة
- تنظيم 188 حملة توعية
- تنظيم 89 ندوة وحاضرة
- تنظيم 102 حلقة نقاش
- دعم 60 مشروع مجتمعي

وفي مجال التراخيص، تم إنجاز (2012) معاملة موزعة على النحو التالي:

- (1608) موافقة
- (404) عدم موافقة
- (48) دراسة تقييم الأثر البيئي
- (5) دراسات تدقيق بيئي

نبذة عن وزارة البيئة

تأسست دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة في عام 1980 واستمرت حتى عام 1995 مسؤولة عن شؤون البيئة. وفي عام 1996 تم تأسيس المؤسسة العامة لحماية البيئة كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً وكانت الجهة الرسمية المسؤولة عن حماية البيئة في الأردن. ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة وتزايد الضغوط على عناصرها، اتجهت النية لدى أصحاب القرار لإنشاء وزارة مستقلة لشؤون البيئة، حيث تأسست وزارة البيئة عام 2003 بموجب قانون حماية البيئة المؤقت رقم (1) لعام 2003 والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة ليصبح قانون حماية البيئة رقم (52) لعام 2006، وجرى تعديل القانون في عام 2017 وتم إقراره من قبل مجلس الأمة ليصبح قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017.

أ- مهام الوزارة

ينص القانون رقم (6) لسنة 2017 على أن تتولى وزارة البيئة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المهام التالية:

أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة وتطويرها ومتابعة تنفيذها.

ب- التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة والجهات المختصة بشؤون البيئة محليا وعربيا ودوليا.

ج- تنسيق الجهود الوطنية الهادفة إلى التنبؤ بعملية التغير المناخي وتحديد القطاعات التي تشملها آثاره وحصر انبعاث غازات الدفيئة والتخفيف منها كتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وإعادة تخصيص التمويل المتاح وتوزيعه على أنشطة التغير المناخي.

د- متابعة تنفيذ أحكام أي اتفاقية تتعلق بالبيئة تكون المملكة طرفا فيها بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أو أي اتفاقيات أو أي بروتوكولات ذات علاقة تصادق عليها المملكة.

ه- حماية التنوع الحيوي وتحديد المواقع والمناطق التي تتطلب حماية بيئية خاصة والمناطق الخاصة بيئيا والمناطق الحساسة بيئيا ومراقبتها والإشراف عليها، وتفويض الجهات المؤهلة بإدارة هذه المناطق ومراقبة أدائها.

و- حماية مصادر المياه من التلوث في مناطق الحماية المائية الثانية والثالثة المحددة في تعليمات حماية المصادر المائية الصادرة عن وزارة المياه والري.

ز- إصدار الرخص البيئية للأنشطة ذات الأثر مرتفع الخطورة البيئية.

ح- الإشراف على المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها من الناحية البيئية بما في ذلك الموافقة على الدراسات البيئية للمشاريع والمشاريع المقدمة للجهات المانحة من المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية، وتلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية إلى الوزارة عن سير عمل هذه المشاريع من الناحيتين المالية والفنية.

ط- وضع أسس تصنيف المواد الخطرة على البيئة وجمعها وتخزينها ونقلها وإتلافها والتخلص منها أو تداولها أو التعامل معها بأي وسيلة وفق نظام يصدر لهذه الغاية.

ي- وضع الخارطة البيئية للرجوع إليها عند ممارسة أي نشاط له أثر في البيئة وتكون مرجعية ملزمة للمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة المعنية بالتخطيط بما في ذلك التخطيط والتنظيم الحضري لتحديد استعمالات الأراضي.

ك- التنسيب لمجلس الوزراء بالشبكة الوطنية للمحمية الطبيعية وحدودها واعتماد الآليات والأدوات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذها وتفعيلها والحد من التأثير السلبي فيها.

ل- اعتماد الجهة الاستشارية وفق المعايير المحددة في التعليمات التي تصدر لهذه الغاية.

م- مراقبة عناصر البيئة وقياس مكوناتها من خلال المراكز العلمية والمختبرات التي تعتمد لهذه الغاية ووفقا للأدلة والمواصفات الدولية وإنشاء شبكات الرصد البيئي وتشغيلها.

ن- جمع المعلومات البيئية وتصنيفها وحفظها وإنشاء نظام معلومات وقاعدة بيانات بيئية وطنية وإدارتها وتحديد أسس توثيقها وتداولها واستخدامها وتوفيرها للمعنيين.

س- إجراء البحوث والدراسات البيئية وإصدار المطبوعات المتعلقة بها بما في ذلك إعداد تقارير دورية عن حالة البيئة في المملكة ونشر ملخص عن تقارير تقييم الأثر البيئي ونتائج أي دراسات وقرارات متعلقة بها على موقعها الإلكتروني.

ع- إعداد خطط إدارة الطوارئ والكوارث البيئية الناجمة عن فعل الطبيعة أو فعل الإنسان والتي يترتب عليها أو قد يترتب عليها ضرر جسيم بالبيئة ومتابعة تلك الخطط مع الجهات المعنية.

ف- اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات البيئية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ص- تشكيل لجنة بيئية أو أكثر على أن تحدد مهامها وطريقة اجتماعاتها واتخاذ قراراتها بقرار تشكيلها.

ب- الأهداف الوطنية التي تسهم الوزارة في تحقيقها

تسهم الوزارة في تحقيق عدد من الأهداف الوطنية والتي تنبثق من التزامات الأردن الدولية والإقليمية فضلا» عن الاستراتيجيات والخطط، وهذه الأهداف هي:

1. وثيقة رؤية الأردن 2025

حددت وثيقة رؤية الأردن 2025 خمسة أولويات إستراتيجية يجب تحقيقها في قطاع البيئة بحلول عام 2025، هي:

- المحافظة على النظم البيئية
- التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان
- رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة
- رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة
- مشاركة القطاع الخاص

فضلا» عن ذلك، تساهم الوزارة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

2. حماية عناصر البيئة واستدامتها
3. تعزيز الادارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا شفافة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي

مشروع النهضة:

لا تنفصل الأولويات الواردة في مشروع النهضة عن برامج الحكومات المتعاقبة، ورؤية الأردن 2025، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المختلفة مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وهي جزء من البرنامج التنفيذي التنموي للعامين 2019 - 2020 والذي يعتبر البرنامج المفصّل لكل قطاع، ويرتكز مشروع النهضة على (3) محاور:

- **المحور الأول: دولة القانون.**
- **المحور الثاني: دولة الانتاج.**
- **المحور الثالث: دولة التكافل:**
- **حيث يتضمن هذا المحور العديد من الاولويات ومن ضمنها البيئة وسلامة المواطن، وكذلك العديد من الاجراءات تتعلق بالبيئة والتكيف مع التغير المناخي، والمساحات الخضراء وغيرها**

ج- الإطار القانوني لعمل الوزارة

i. التشريعات

تعمل الوزارة تحت إطار قانوني يضم عددا» من التشريعات التي تتضمن بشكل أساسي قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017، والذي ينبثق عنه عدد من الأنظمة والتعليمات. كما تمارس الوزارة أيضا» جزءا» من أدوارها بموجب عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وعلى النحو التالي:

الأنظمة	التعليمات
1. نظام إدارة حماية البيئة رقم 37 لسنة 201	1. تعليمات اختيار مواقع النشاطات التنموية لسنة 2018
2. نظام صندوق حماية البيئة رقم 18 لسنة 2018	2. تعليمات إدارة الزيوت المعدنية المستهلكة وتداولها لسنة 2014 وتعديلاتها
3. نظام إدارة المواد الضارة والخطرة ونقلها وتداولها رقم (24) لسنة 2005	3. تعليمات إدارة وتداول النفايات الخطرة لسنة 2003
4. نظام إدارة النفايات الصلبة رقم 27 لسنة 2005	4. تعليمات إدارة مركبات ثنائي الفنيل متعدد الكلور والمواد الملوثة بها لسنة 2014
5. نظام التفتيش والرقابة البيئية رقم (65) لسنة 2009	5. تعليمات استيفاء الأجور التي تتقاضاها وزارة البيئة مقابل تقديم لسنة 2014 وتعديلاتها

6. نظام المتطلبات البيئية لتوليد الطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	6. تعليمات أسس دراسة المشاريع
7. نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية لسنة 2005	7. تعليمات التتبع الإلكتروني للمركبات الناقلة للمياه العادمة والزيوت المعدنية العادمة والنفايات الخطرة لسنة 2017.
8. نظام تقييم الأثر البيئي رقم 37 لسنة 2005	8. تعليمات التخلص من الرماد ونفايات التعدين من مشروع توليد الطاقة الكهربائية
9. نظام تنظيم أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل رقم (45) لسنة 2017	9. تعليمات التدقيق البيئي لسنة 2014
10. نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة رقم 26 لسنة 2005	10. تعليمات الحدود القصوى المسموح بها لملوثات المياه العادمة الصناعية من مشروع توليد الطاقة
11. نظام حماية التربة رقم 25 لسنة 2005	11. تعليمات السلامة الاحيائية
12. نظام حماية الهواء رقم 28 لسنة 2005	12. تعليمات الضجيج
13. نظام التنظيم الإداري لوزارة البيئة رقم 8 لسنة 2015 وتعديلاته	13. تعليمات العمل بالقذف الرملي لسنة 2007
	14. تعليمات النفايات الخطرة لسنة 2014
	15. تعليمات تحديد الأمور المتعلقة ببدل الخدمات التي تتأتى من المحمية الطبيعية أو المتنزه الوطني لسنة 2005
	16. تعليمات تصنيف المنشآت المختلفة وفقا لخطورتها على البيئة
	17. تعليمات تنظيم تخزين ونقل ومعالجة السماد العضوي والاتجار به لسنة 2009
	18. تعليمات تنفيذ نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية
	19. تعليمات حماية وإدارة المناطق ذات الحماية الخاصة اسنة 2013
	20. تعليمات ضبط استخدام واستيراد وإعادة تصدير المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال

ii. اجندة التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية الدولية

بالإضافة إلى التشريعات المذكورة أعلاه، تلتزم الوزارة بتطبيق عدد من السياسات والاتفاقيات الدولية التي أقرتها الحكومة في مجال البيئة، وهذه السياسات والاتفاقيات هي:

1. **أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030**

تشكل أجندة التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس للتغير المناخي مراجع مهمة في عمل الوزارة، حيث تتقاطع أربعة أهداف من أجندة التنمية المستدامة 2030 بشكل مباشر مع أعمال وتوجهات وزارة البيئة الاستراتيجية وتشمل:

- الهدف 12 : الإنتاج والاستهلاك المسؤولان: ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.
- الهدف 13: العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف 14: الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف 15: الحياة في البر: حماية النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الشكل 1 : مبادىء أجندة التنمية المستدامة 2030

1- اتفاق باريس

وقع ممثلون عن 175 دولة على اتفاق باريس حول تغير المناخ في الثاني والعشرين من نيسان لعام 2016 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتهدف الاتفاقية التي أبرمت في كانون الأول من عام 2015 إلى الحد من الارتفاع في درجات الحرارة على كوكب الأرض ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والآثار الناجمة عنها. ويرتبط اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بصورة وثيقة بأهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 حيث أن 12 هدفاً من الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً تتصل بصورة وثيقة بتغير المناخ. إضافة لذلك فإن الهدف 13 يركز على تغير المناخ بصوة خاصة عبر اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وقد قدم الأردن مساهماته المزمعة والمحددة وطنياً قبل انعقاد مؤتمر باريس، حيث تم تطوير هذه المساهمات عبر عملية تشاورية وتشاركية وطنية ساهمت فيها الجهات والقطاعات ذات العلاقة وأدارتها وزارة البيئة بنجاح. وقد هدفت هذه المساهمات إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بمقدار 14% بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى الانبعاثات المتوقع وفق السيناريو المعتاد.

الاتفاقات والبروتوكولات الدولية الأخرى	
.1	اتفاقية ميناماتا حول الزئبق
.2	اتفاقية رامسار بشأن المحافظة على الأراضي الرطبة
.3	اتفاقية التجارة الدولية للأصناف المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات
.4	اتفاقية فيينا وبروتكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون
.5	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
.6	اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
.7	الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
.8	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
.9	بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
.10	اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة لنقل المواد الكيماوية الخطرة
.11	اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة
.12	اتفاقية الحماية من التلوث البحري عن طريق منع التخلص من النفايات والمواد الأخرى
.13	الاتفاقية الدولية للحد من التوث الناتج عن السفن
.14	معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية

التوزيع الجغرافي لمديريات ومكاتب حماية البيئة في المحافظات

تنتشر مديريات الوزارة في مختلف أنحاء المملكة، حيث تمارس الوزارة عملها من خلال عشر مديريات ومكتب موزعة على النحو التالي:

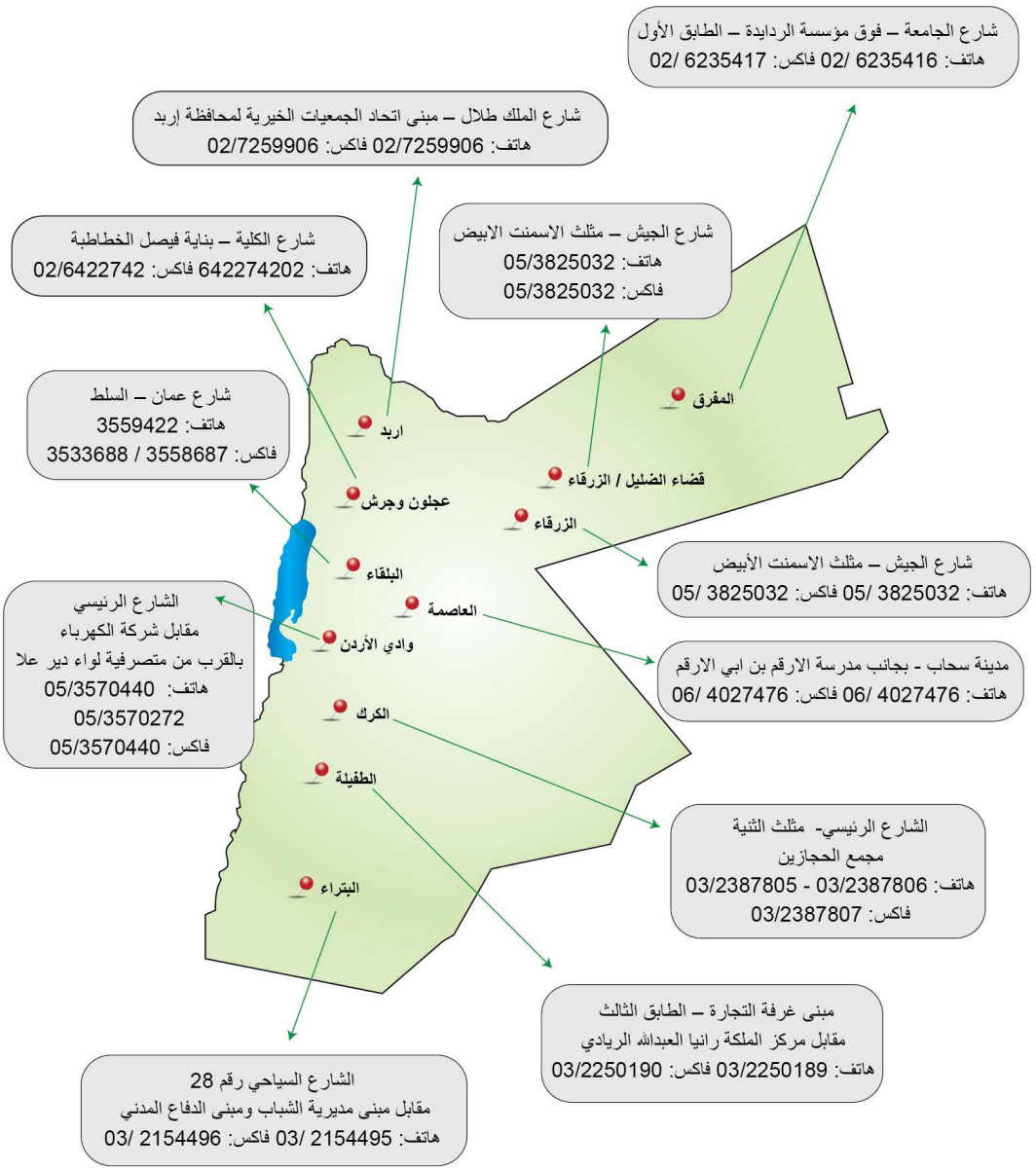

الهيكل التنظيمي للوزارة

تم إعداد الهيكل التنظيمي للوزارة بناءا» على التحليل العنقودي لدور ومهام الوزارة والأخذ بعين الاعتبار نظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهياكل التنظيمية رقم (80) لسنة 2012، بالإضافة إلى مراعاة المبادئ الأساسية لتصميم الهيكل واتباع منهجية علمية ومنظمة لتحقيق ذلك.

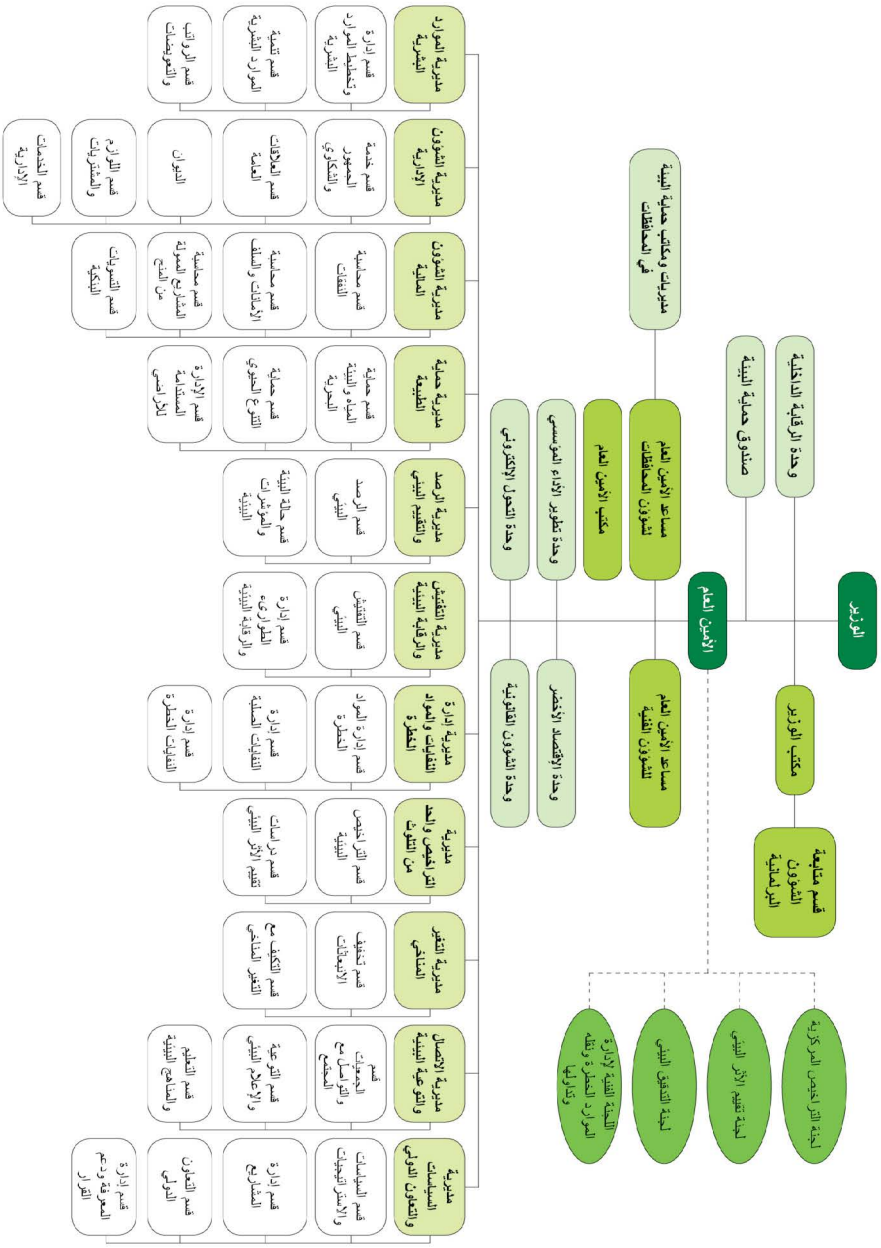

الخطة الاستراتيجية (الرؤية، الرسالة، شجرة الأهداف)

تم إعداد الخطة الاستراتيجية الحالية للوزارة عام 2017 وبحيث تغطي الفترة الممتدة حتى عام 2019. وقد جاء تطوير هذه الخطة بناءً على الفهم الصحيح لواقع قطاع البيئة الأردني والوزارة، وبمنهج تشاركي مع متخذي القرار والشركاء والمستفيدين. كما أخذت بعين الاعتبار الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة بما فيها وثيقة رؤية الأردن 2025، والبرنامج التنفيذي التنموي (2016-2018) وخطة الاستجابة للازمة السورية (2016 – 2018).

ب- الرؤيـة

"وزارة متميزة في المحافظة على عناصر البيئـة واستدامتها لحياة أفضل"

ج- الرسالة

«حماية البيئة والحفاظ على النظم البيئية من خلال وضع الأطر التشريعية والاستراتيجية ورسم السياسات ونشر الثقافة البيئية، وتعزيز الرقابة البيئية وتطبيق القانون والتحول نحو اقتصادأاخضر، وفق نهج تشاركي وعبر بناء مؤسسي داعم، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة»

د- قيم الوزارة الجوهرية

الشفافية والمصداقية.

التميز والإبداع.

العمل بروح الفريق الواحد.

التشاركية.

العدالة.

الالتزام والمسؤولية.

الأهداف الاستراتيجية / المؤسسية:

ه- حماية وصون النظم البيئية والحيوية.

- الوقاية والحد من الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن التلوث والتغيرات المناخية.
- تطوير القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.
- رفع الوعي العام وتعديل السلوك في مجال حماية البيئة.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة القطاعات ذات الأولوية.

الغـــايـة

أردن مزدهر ومنيع

الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة العالمية التي تسهم الوزارة بتحقيقها

الأهداف الوطنية:
- حماية عناصر البيئة واستخدامها.
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.

أهداف التنمية المستدامة:
12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15:حماية النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الأولويات الإستراتيجية القطاعية

المحافظة على النظم البيئية	التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان	رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة	رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة	مشاركة القطاع الخاص	

الأهداف الإستراتيجية/ المؤسسية

حماية وصون النظم البيئية والحيوية	الوقاية والحد من الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن التلوث والتغيرات المناخية	تطوير قدرات الوزارة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	رفع الوعي العام وتعديل السلوك في مجال حماية البيئة	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة القطاعات ذات الأولوية	

البرامج

- إدارة الموارد الطبيعية
- مراقبة عناصر البيئة وحمايتها
- إدارة المواد الكيماوية والنفايات
- التنظيم البيئي للنشاطات التنموية
- التغير المناخي
- تطوير التشريعات والسياسات والاستراتيجيات البيئية
- الإدارة والتطوير المؤسسي
- التثقيف والتوعية البيئية
- حماية طبقة الأوزون
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر

فريقنا

يعمل لدى وزارة البيئة (276) موظفاً ضمن ديوان الخدمة المدنية و(104) موظفاً ضمن المشاريع المختلفة الممولة من الجهات المانحة موزعين على المديريات في مركز الوزارة ومديريات ومكاتب حماية البيئة في المحافظات. ويعمل 50% من الموظفين في المركز الرئيسي للوزارة، فيما يتوزع ال50% الآخرون على المديريات في المحافظات

وتقوم الوزارة بدعم الأهداف الشخصية للموظفين ومنها إكمال (10) موظفين دراستهم الجامعية. كما تقوم الوزارة بالاحتفاظ بالموظفين المتميزين من خلال إشراكهم في المؤتمرات والاجتماعات والورش الخارجية والداخلية حيث تم خلال الأعوام (2015- 2017) اشراك (36) مدير وقيادي و(57) موظف في دورات وبرامج لتنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال (171) موضوع علمي خارج المملكة في (52) دولة.

الخدمات التي تقدمها الوزارة

تقدم الوزارة عددا من الخدمات للمؤسسات والشركات والأفراد، ومن أهم هذه الخدمات:

.1	إعطاء الموافقة البيئية ومنح التراخيص على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية
.2	الشكاوي البيئية (يتم تقديمها الكترونياً من خلال موقع الوزارة الالكتروني، والتطبيقات الالكترونية للوزارة، ووحدة الشكاوي الحكومية لدى وزارة تطوير القطاع العام)
.3	الإشراف على عملية نقل ومعالجة النفايات الخطرة المتولدة محليا عن النشاطات التنموية إلى موقع مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة
.4	منح إذن تشغيل للعاملين على إعادة تدوير النفايات الخطرة
.5	إعطاء موافقة على تصدير النفايات الخطرة
.6	ترخيص الاتجار وتجميع السماد العضوي
.7	إعطاء موافقة على استيراد الحبيبات البلاستيكية البكر
.8	إعطاء موافقة على استيراد الحبيبات البلاستيكية المعاد تدويرها والمصنعة من الزوائد الصناعية البكر
.9	إعطاء موافقة على استيراد أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل
.10	تسجيل منتجات أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل لدى الوزارة
.11	إعطاء الموافقة على تداول الزيوت المعدنية المستهلكة
.12	إعطاء الموافقة على تداول البطاريات الحامضية السائلة المستهلكة
.13	إعطاء موافقة على استيراد المواد الخطرة
.14	تسجيل المواد المضافة المستخدمة في أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل
.15	توفير الدعم المالي للمشاريع البيئية
.16	إعطاء الموافقة على استخدام المياه المعالجة
.17	إعطاء معلومات وبيانات عن عمليات الرصد والتقييم
.18	منح رخص الاستيراد والتصدير للمواد والأجهزة المستنزفة لطبقة الأوزون
.19	الموافقة على إنشاء مناطق ذات حماية خاصة
.20	اعتماد الجهات الاستشارية لغايات التدقيق البيئي

كما تقدم الوزارة الخدمات الإلكترونية التالية:

الخدمات الالكترونية
الشكاوى البيئية الالكترونية
إعطاء معلومات وبيانات عم عمليات الرصد والتقييم
الإشراف على عملية نقل ومعالجة النفايات الخطرة – موقع مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة
إعطاء الموافقة البيئية ومنح التراخيص على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية

بالإضافة إلى الخدمات المذكورة أعلاه، تحرص الوزارة على:

- ملاءمة احتياجات متلقي الخدمة قبل تقديم الخدمة من خلال نشر النماذج والتعليمات والأوراق المطلوبة والوقت والرسوم، وأثناء تقديم الخدمة من خلال تأمين مكتب خدمة الجمهور مجهز بمكيفات وآلات تصوير ومقاعد مريحة للانتظار، وبعد تقديم الخدمة من خلال الالتزام بالوقت المحدد والتعامل المريح وأخذ آراءهم واقتراحاتهم بعين الإعتبار. حيث تم تطبيق النافذة الواحدة في الوزارة لعدة خدمات اختيرت من خلال معايير وأوزان، مثل عدد المعاملات وعدد الشكاوي على هذه الخدمات، ونتيجة تحليل رضى متلقي الخدمة.

- وفرت الوزارة قنوات اتصال متعددة مع متلقي الخدمة مثل مكتب خدمة الجمهور المجهز حسب المعايير المعتمده وتم تخصيص رقم مجاني للشكاوي (117119) وربط الوزارة بمركز الاتصال الوطني (5008080) ونشر الخدمات والنماذج على الموقع الإلكتروني وعلى البوابة الحكومية، كما توفر الوزارة تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة.

- تمت مراجعة وتحديث دليل الخدمات من خلال إجراءات مراجعة الخدمات وبإشراك متلقي الخدمة والشركاء، كما تم عقد اجتماعات مع متلقي الخدمة في مجال الأعمال مثل مصانع البلاستيك لتعريفهم على الآليات وطرق وإمكان الحصول على الخدمات.

- حرصت الوزارة على تنفيذ رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين «حكومة بلا ورق 2020 «، حيث أعدت خطة للتحول الإلكتروني بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن خلال عقد اجتماعات مع الشركاء المعنين بالخدمة واحتياجات متلقي الخدمة، حيث أطلقت الوزارة خدمة الشكاوي البيئية وخدمة الحصول على المعلومات البيئية محققة ما تم وضعه في خطة التحول الإلكتروني بنسبة 100% لعام 2017.

- قامت الوزارة بنشر نماذج الحصول على المعلومة على جميع وسائل التواصل المتاحة مثل الموقع الإلكتروني وغيره.

- تقوم الوزارة بتطوير خطة عمل لمتابعة تحسين خدماتها بناء على نتائج مسوحات رضا العملاء حيث تم تطوير منهجية لإعادة هندسة إجراءات تقديم الخدمات وتم تنفيذ خطة هندسة الإجراءات حيث تم إعادة هندسة (7) خدمات معتمدة على حزمة من المؤشرات يتم قياسها ومتابعتها بشكل دوري، مما ساهم في ارتفاع نسبة رضى متلقي الخدمة للفئتين عام 2017 بنسبة 78% للقطاع الحكومي ونسبة 82% لقطاع الأعمال مقارنة بعام 2016 بنسبة 65% للقطاع الحكومية و 60% لقطاع الأعمال.

- وتحرص الوزارة على تقديم خدماتها بشكل فعال من خلال الخدمات المشتركة مع الشركاء وذلك بتقديم عدة خدمات من خلال النافذة الوطنية الواحدة مع دائرة الجمارك العامة وأنظمة تتبع مركبات الصهاريج مع وزارة النقل، وخدمة تسهيل التراخيص من خلال النافذة الواحدة بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الإستثمار.

أهم إنجازات الوزارة

كان عام 2018 حافلاً بالإنجازات في الوزارة، حيث تم تحقيق عدد كبير من النتائج بفضل تضافر جهود العاملين والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بعملها. ويبين الجزء التالي من التقرير عرضا» لأبرز هذه الإنجازات

أ- في مجال تحسين الأطر التشريعية والمؤسسية

القوانين

- إقرار قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017

الأنظمة

- نظام صندوق حماية البيئة رقم 18 لسنة 2018
- نظام تنظيم أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل رقم 45 لسنة 2017 وتعديلاته
- نظام ادارة حماية البيئة رقم 37 لسنة 2018
- نظام حماية البيئة البحرية والسواحل وتعديلاته رقم (51) لسنة 1999

التعليمات

- تعليمات إختيار المواقع النشاطات التنموية لسنة 2018
- تعليمات التتبع الإلكتروني للمركبات الناقلة للمياه العادمة والزيوت المعدنية العادمة والنفايات الخطرة لسنة 2017
- نظام تصنيع واستيراد وتداول الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل رقم (45) لسنة 2017، نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 16/5/2017
- مشروع نظام صندوق حماية البيئة لسنة 2017، رفع للرئاسة الجليلة بتاريخ 13/7/2017
- تعليمات التتبع الإلكتروني للمركبات الناقلة للمياه العادمة والزيوت المعدنية العادمة والنفايات الخطرة لسنة 2017، نشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 16/1/2017
- تعليمات اختيار مواقع النشاطات التنموية لسنة 2017، نشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 16/10/2017

مشروع حماية البيئة والتنوع الحيوي في الأردن (دعم وبناء القدرات المؤسسية لوزارة البيئة) في بداية العام 2017 ويستمر حتى بداية العام 2020 بدعم من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي ومن أهم المخرجات لهذا المشروع حتى الآن:

- تنفيذ برنامج منهجي لبناء القدرات الإدارية والفنية في وزارة البيئة استنادا إلى أولويات تنفيذ قانون حماية البيئة وتعزيز البنية المؤسسية في الوزارة.
- تأسيس مكتب خدمة الجمهور في وزارة البيئة منذ نيسان 2018 والذي ساهم بتقديم الخدمة لحوالي 7000 مواطن ومستثمر ومراجع لتلقي الخدمات التي تقدمها وزارة البيئة
- تقديم الدعم الفني لوزارة البيئة في تطوير سياساتها الإدارية المتعلقة.
- تدريب المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية بتنفيذ قانون البيئة على أهم المتطلبات الخاصة بتنفيذ القانون
- إعداد مسودة نظام حماية الطبيعة المستند إلى قانون حماية البيئة.
- دعم مختبرات وزارة البيئة للحصول على الاعتمادية الدولية.
- تطوير سياسة اللامركزية لوزارة البيئة والتي تتطلب زيادة صلاحيات مديريات المحافظات وتعزيز البنية التحتية لهذه المديريات.
- تقديم الدعم الفني لوزارة البيئة في الإدارة المتكاملة للنفايات الخطرة وبخاصة الإدارة المستدامة لمكب سواقة.
- تطوير دليل خاص للنشاطات البيئية في المدارس ودعم مهرجان المسرح البيئي الأول مع وزارة التربية والتعليم.

ب- في مجال إدارة النفايات

- البدء بمشروع إنشاء» نظام المراقبة والمعلومات الوطني الخاص بالنفايات الممول من الاتحاد الأوروبي بمنحة بقيمة (3.8) مليون يورو. يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية الخاصة بوزارة البيئة بما في ذلك توفير الأجهزة والمعدات لمراقبة الأداء البيئي في مكاب النفايات القائمة والجديدة، ويتضمن المشروع إنشاء وحدة رصد النفايات ونظام مراقبة في الوقت الحقيقي لمكاب النفايات، وتنظيم تدريب مصمم خصيصًا لتمكين وحدة مراقبة مكاب النفايات الجديدة من إجراء عمليات التفتيش المستقبلية على مكاب النفايات.

- إنشاء وحدة رصد النفايات بمستوى شعبة وتم رفدها بموظف واحد.

- طرح عطاء لشراء أجهزة الرصد وأجهزة نظام مراقبة في الوقت الحقيقي لمكاب النفايات وسيتم توردیها في الربع الأول من عام 2019.

- تم البدء بتنفيذ أعمال البنية التحتية لإعادة تأهيل مكب النفايات الخطرة في سواقة تمهيداً لانشاء وحدات متكاملة لمعالجة النفايات الخطرة في موقع مكب النفايات الخطرة في سواقة، بكلفة تقديرية حوالي (30) مليون دينار اردني على مبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث يتم حالياً اعداد الدراسات اللازمة بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) تمهيداً لطرح عطاء التنفيذ قبل نهاية العام 2019، والبدء بالتنفيذ بداية عام 2020 ولحوالي 36-30 شهراً من تاريخ بدء التنفيذ.

- التعامل مع (287) معاملة اتلاف للنفايات الخطرة في مركز معالجة النفايات الخطرة بمردود مالي لصالح صندوق حماية البيئة يتجاوز (1.300.000) دينار أردني تقريبا.

- تصدير (3000) طن من نفايات شركة البرومين إلى خارج الأردن من خلال 5 معاملات.

- تصدير حوالي 7000 طن من قوالب الرصاص المنتجة محلياً من البطاريات المستهلكة وبمردود مالي لصالح صندوق حماية البيئة يقدر بحوالي (175000) دينار أردني.

- منح 17 تصريح لمركبات نقل النفايات الخطرة و 12 تصريح لمركبات نقـــــل النفايات الطبية.
- منح إذني تشغيل لمواقع معالجة النفايات الطبية باستخدام التقنيات الحديثة وعلى أسس تجارية.
- منح 18 تصريح نقل للسماد العضوي المعالج، و34 تصريح نقل سماد عضوي غير معالج.
- الموافقة على (4) مواقع تجميع ومعالجة سماد عضوي.
- تم إعداد وثائق عطاء لإنشاء وحدات معالجة متكاملة لمعالجة النفايات الخطرة المتراكمة حالياً في مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة، والتي سترد لاحقاً وفقاً لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP، وسيتم من خلال العطاء تركيب نظام إطفاء لمنع الحريق في المشروع.
- تم صيانة البئر الإرتوازي الموجود بموقع مركز معالجة النفايات الخطرة، وتم تشكيل لجنة فنية للسير بإجراءات الصيانة للبئر، ووضع المواصفات الفنية لخلايا الطاقة الشمسية اللازمة لتشغيل البئر والإنارة.

ج- في مجال الاقتصاد الأخضر

- تم اعتماد الخطة الوطنية للنمو الاخضر من قبل مجلس الوزراء كخارطة طريق وتكليف وزارة البيئة لاعداد خطة تنفيذية لها، والتي تعتبر خارطة طريق لتشجيع الإستثمار المستدام، وبشكل يعود بالنفع على المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص عمل وتقليل نسب البطالة.
- بوشر العمل بإعداد الخطة التنفيذية للنمو الأخضر في شهر 7/2018 ومن المتوقع الانتهاء من إعداد الخطة في نهاية شهر آذار 2019، حيث سيتم تقديم الخطة للجهات الدولية وللمانحين للحصول على الدعم لتنفيذها.
- الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع جمع وإعادة تدوير البطاريات الحامضية المستهلكة وتطوير قابلية الاستدامة وتم رفع الدراسات لمجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاعتمادها والسير في إجراءات تنفيذ المشروع.
- إعداد دراسة تحليلية حول متطلبات تحفيز القطاع الخاص للاستثمار بالتعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر في إنشاء محطات شحن للسيارات الكهربائية كواحدة من أهم آليات دعم التحول نحو النقل الكهربائي، وقد تم تقديم الدراسة لهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.
- تم البدأ بتنفيذ مشروع تحسين البنية التحتية الخضراء في الأردن من خلال العمالة المكثفة في منتصف العام 2017 ويستمر حتى بداية العام 2020 بدعم من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي. لهذا المشروع أهداف مزدوجة بحيث يقوم العمال الأردنيون والسوريون على تحسين البنية التحتية الخضراء، وفي المقابل، يحصلون على الدخل المطلوب بشكل سريع. يتم اختيار النساء والرجال الذين هم بحاجة خاصة لهذا المشروع المتمثل بالحصول على الأجر مقابل العمل، حيث يقومون بزراعة الأشجار ويساهمون في البستنة الحضرية وينشئون مناطق للتنزه. ويقوم العمال بإنشاء حدائق وملاعب ومرافق رياضية في الهواء الطلق بحيث تكون صالحة للاستخدام. بالإضافة إلى ممرات للمشاة تجعل المشي في المناطق المتضررة أكثر أمانًا، وتعمل على

تعزيز الترابط في الحي. إن هذا التطوير للبنية التحتية الخضراء والحفاظ عليها يخدم المجتمعات بأكملها، مما يعزز التواصل بين الجيران والعائلات. وسيتم من خلال هذا المشروع توظيف 2200 وسيحصل حوالي 1650 عامل على مؤهلات إضافية في مجالات مختلفة، مثل البستنة أو المهارات الحياتية أو التوعية المالية. مما سيخلق آفاقا بعيدة المدى ليس فقط في الأردن، ولكن أيضا في سوريا بعد انتهاء الحرب. حتى إعداد هذا التقرير تم توظيف 1213 عامل بنسبة 50% أردني و50% سوري منهم 327 سيدة أي ما يعادل 27% من العمال. وقد تم تنفيذ هذه الأعمال في مناطق مختلفة من المملكة كمحميات الأزرق والشومري ودبين واليرموك بالتعاون مع الشريك المحلي الجمعية الملكية لحماية الطبيعة والمجلس الدنماركي للاجئين، بالإضافة لانشاء حديقة في منطقة القويرة في محافظة العقبة بالتعاون مع جمعية المتطوعين للخدمة الدولية وأيضا العمل على الزراعة في كل من عين الباشا والخالدية ودير علا بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية.

- تم إعداد وثائق العطاء المرجعية الخاصة بمرحلة التصميم والإشراف، ومرحلة دراسة خط الأساس التشاركية ومراجعتها من قبل اللجان المشكلة لمشروع تحسين ظروف المعيشة في الأحياء الأقل حظا في شرق عمان من خلال البنية التحتية الخضراء والممول من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وقد تمت إحالة عطاء دراسة خط الأساس على شركة مختصة وبدأت الشركة بالأعمال الموكلة إليها وعقد الاجتماعات مع فرق العمل التي ستشارك الشركة بأعمالها الميدانية في مواقع المشروع.

- تم عقد برنامج تدريبي بخصوص أصناف الفراغات العامة وترابطها مع بعضها البعض وتوظيفها كأحد وسائل التخطيط الحضري الشمولي والذي تم عقده خلال الفترة (13-14/8/2018) حيث تم تدريب 25 موظف من مختلف الدوائر في أمانة عمان، وتم عقد برنامج تدريبي بعنوان الدراسة و التحليل التشاركي في المشاريع خلال الفترة (4-12\2\12) وقد تم تدريب 16 موظفا من مختلف الدوائر في الأمانة.

- تم عقد برنامج تدريبي بعنوان التصميم الحضري للبنية التحتية الخضراء في الفراغات العامة خلال الفترة (20-18\12\2018) وسيتم تدريب 16 مهندس من دائرة الدراسات والإشراف وقطاع الزراعة. يتم التحضير أيضا مع فريق الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لعقد حلقة تعريفية متقدمة للجنة التوجيهية للمشروع، لإطلاعهم على الأساليب الحديثة والمفاهيم الجديدة المستخدمة عالميا بموضوع التصميم الحضري للبنية التحتية الخضراء، حيث وافق 97% من المشاركين في مختلف التدريبات بأنها لبت توقعاتهم، و92% وجدوا أن محتوى التدريب قابل للتطبيق على ممارساتهم العملية اليومية.

د- في مجال إعادة تأهيل المناطق المتدهورة بيئياً»

- تنفيذ مشروع إنشاء برك تجميع وتبخير للمياه الناجمة عن معاصر الزيتون (الزيبار) في منطقة الاكيدر، الذي يتكون من بركتين بسعة حوالي 60 الف متر مكعب بأحدث الأساليب العالمية من ناحية تبطينها وتوفير آلية لإزالة المواد الصلبة والزيوت. وقد استقبلت تلك البرك مياه الزيبار الناجمة عن المعاصر في محافظات الشمال لموسم الزيتون 2018/2019 وكذلك تم إنشاء بركة ثالثة للكميات الطارئة.

- الإنتهاء من الدراسات الفنية لمشروع إنشاء المحطة المركزية لمعالجة المياه العادمة الصناعية في منطقة الحلابات/ الزرقاء، والجزء الأكبر من دراسة الجدوى الاقتصادية. ومن المتوقع الانتهاء من تلك الدرسات بحلول شهر آذار 2019 تمهيداً لرفعها لمجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاعتمادها، وللسير في إجراءات تنفيذ المشروع.

- البدء بمشروع إعادة تأهيل تلال الفوسفات وذلك من خلال إزالة أكوام الفوسفات المتراكمة عبر الزمن من موقعها الحالي الى منطقة أبو صياح، ويهدف المشروع إلى تأهيل المنطقة لغايات إقامة مشاريع تنموية تفيد سكان المنطقة.

- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من إنشاء الحديقة البيئية في لواء الرصيفة، ويجري العمل على توفير التمويل اللازم لاستكمال إنشائها.

هـ- في مجال الاستجابة للتغير المناخي

- البدء بتنفيذ عدة مشاريع في مجال التغير المناخي بمنح قيمتها (9.890) مليون دينار، منها مشروع تحسين نوعية الحياة والظروف البيئية في عمان للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ وغيرها، كما تم الانتهاء من إعداد تقرير البلاغات الوطنية المحدث لكل سنتين والذي يتضمن تحديد حجم انبعاثات غازات الدفيئة في القطاعات المختلفة، والانتهاء من تنفيذ مشروع تقييم الاحتياجات الفنية اللازمة للتخفيف والتكيف في مجال التغير المناخي.

- الموافقة على إعلان (Tony de Brum) الصادر عن قمة كوكب واحد، والذي يؤكد على التزام الدول بتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن التغير المناخي وإدراج الانبعاثات الصادرة عن البواخر والسفن ضمن هذه الالتزامات.

- تم الحصول على منحة بقيمة (561) ألف دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر لبرنامج دعم الجاهزية المؤسسية مع صندوق المناخ الأخضر.

- تم طرح عطاء تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع مضخات المياه بالطاقة الشمسية، بالتعاون مع المركز الوطني لبحوث الطاقة والتي تتضمن تركيب (46) مضخة مياه تعمل بالطاقة الشمسية في وادي الأردن والمناطق المرتفعة.

- الانتهاء من تصميم النظام المعلوماتي للرصد والإبلاغ والتحقق لنشاطات تخفيف الانبعاثات الوطنية ورصد نسبة التخفيف منها في قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتمويل من البنك الدولي.

- البدء بتنفيذ مشروع إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في الأردن خلال العامين 2017 و 2018 بدعم من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي، وتم خلاله إعداد مسودة السياسة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في الأردن عن طريق عملية تشاورية واسعة النطاق ضمت كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والأكاديمية والخاصة التي ترتبط مهامها بالتكيف مع تغير المناخ في قطاعات المياه والزراعة والصحة والتنوع الحيوي والإدارة الحضرية والسياحة وغيرها. ومن المتوقع إطلاق الخطة الوطنية للتكيف رسميا في الربع الأول من العام 2019.

و- في مجال التراخيص والتفتيش والتدقيق وتقييم الأثر البيئي

- تحويل (814) منشآة مخالفة للقضاء منذ إصدار قانون حماية البيئة الجديد، كما تم توقيع اتفاقية ما بين وزارة البيئة ووزارة النقل والبدء بتنفيذ مشروع نظام التتبع الإلكتروني لصهاريج نقل المياه العادمة المنزلية والزيوت العادمة ومركبات نقل النفايات الخطرة.
- إدخال طائرتي إستطلاع جوي (Drones) لغايات استخدامها من قبل الإدارة الملكية لحماية البيئة لمراقبة وضبط المخالفات البيئية في الغابات والمتنزهات والبؤر البيئية الساخنة في المملكة.
- تم انجاز معاملات تراخيص بما مجموعه 2012 معاملة وموزعة على النحو التالي:

زراعي بنسبة موافقة 78%، صناعي بنسبة موافقة 78%، حرفي بنسبة موافقة 86%، مستودعات بنسبة موافقة 87%) وقد تم وضع الشروط اللازمة للمشاريع التي تم الموافقة عليها، كما تم مراجعة (48) دراسة لتقييم الأثر البيئي لعدة مشاريع من خلال اللجنة الفنية لمراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي، وعقد (28) جلسة تشاورية وجلستي مراجعة وتم مراجعة (28) دراسة شاملة و(20) دراسة مبدئية موزعة على النحو التالي:

- مشاريع انشاء مدينة صناعية (2) دراسة.
- مشاريع تعدين (9) دراسة.
- مشاريع تقطير الصخر الزيتي (2) دراسة.
- مشاريع طاقة شمسية (9).
- مشاريع صرف صحي ومحطات تنقية (3) دراسة.
- مشروع توسعة مستشفى.
- مشروع بركة سباحة.
- مشروع تطوير مجمع أعمال.
- مشاريع مياه حصاد ماشي وأنابيب ومحطة معالجة مياه الشرب (2) دراسة .
- مشاريع مصانع : انتاج مواد بترولية- زخرفة وطلاء قوالب الألمنيوم- طمر كعكة الكبريت – تكرير واعادة معالجة الزيوت المعدنية – تدوير اطارات – صناعة هيبوكلورايت الصوديوم – تكرير زيوت السيارات العادمة – صناعة كبريت التعفير الزراعي، الأسمدة والمبيدات الزراعية – إعادة تدوير نفايات صلبة – كربونات الكالسيوم (13) دراسة.
- مشاريع مزرعة دواجن (4) دراسة.
- مشروع مزرعة أبقار.

ز- في مجال رصد ومكافحة التلوث

- تم إنشاء موقع إلكتروني متاح لكافة المواطنين والباحثين يبين نتائج رصد نوعية الهواء المحيط بشكل مباشر، ووصل عدد المتابعين للموقع الإلكتروني 240 متابعاً.
- تشغيل أول مختبر متنقل لقياس تسع ملوثات في الهواء المحيط للتأكد من صحة قراءات محطات الرصد الثابتة والعاملة لصالح الوزارة وعمل القياسات اللازمة.
- متابعة الانبعاثات الصادرة من مداخن الشركات الكبرى من خلال برنامج الربط الإلكتروني المباشر لمداخنها مع وزارة البيئة مثل: مصانع الإسمنت في الرشادية،مصنع البرومين، محطة توليد كهرباء شرق عمان، الشركة الحديثة للإسمنت والتعدين (المناصير) ومحطة توليد الطاقة لشركة المناصير.
- يجري العمل حالياً على تعديل المواصفات الأردنية الخاصة بنوعية الهواء.
- السير بإجراءات الحصول على شهادة اعتماد حسب المواصفة القياسية الدولية ISO17025/2018 لمختبرات الهواء العائدة لوزارة البيئة بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

ح- في مجال مراقبة نوعية المياه

تقوم الوزارة بمراقبة جميع مصادر المياه في القطاعات المختلفة في (126) موقعاً حيث يتم مراقبة نوعية المياه حسب الخطة التنفيذية السنوية في المواقع التالية:

- المياه الجوفية: (19) موقعاً لتغطي الأحواض المائية في الأردن
- مياه السدود: (10) مواقع
- مياه السيول والأودية: (22) موقعاً
- المياه الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي: (40) موقعاً
- المياه العادمة الصناعية: (32) موقعاً: حيث يتم مراقبة المياه العادمة الصناعية في (5) محطات تنقية رئيسية في المدن الصناعية وفي مختلف القطاعات الصناعية

وفي هذا المجال، حققت الوزارة الإنجازات التالية:

- المساهمة في تمويل وإدارة المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد المكون من ثلاثة عشرة محطة رصد أنشئت سابقا في كل من سيل الزرقاء، ونهر اليرموك ونهر الأردن وقناة الملك عبدالله وسد الملك طلال.
- إعداد التقرير السنوي للمشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه في الأردن لسنة 2018-2017.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المياه والري بخصوص النظام الوطني للمعلومات المائية.
- توقيع إطار عمل لاستخدام خرائط حساسية المياه الجوفية في المناطق المحيطة بمكاب النفايات (الإكيدر والحصينيات ومادبا وديرعلا والأزرق) مع الجهات المعنية.
- إعداد الشروط المرجعية لاستدراج عروض من قبل مستشارين لمشروع إعداد لائحة وطنية بالمؤشرات البيئية.
- إعداد استراتيجية الإحصاءات البيئية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، ويجري العمل حالياً على تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية والتي تتضمن توفير كادر متخصص وإخضاعه لبرامج تدريبية وإنشاء وحدة للإحصاءات البيئية.
- تقديم خطة وطنية لتنفيذ متطلبات نظام المعلومات البيئي المشترك لدول حوض الأبيض المتوسط وتم توقيع اتفاقية مشروع مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لدعم تنفيذ هذه المتطلبات وإعداد الشروط المرجعية ليصار إلى طرح عطاء المشروع.

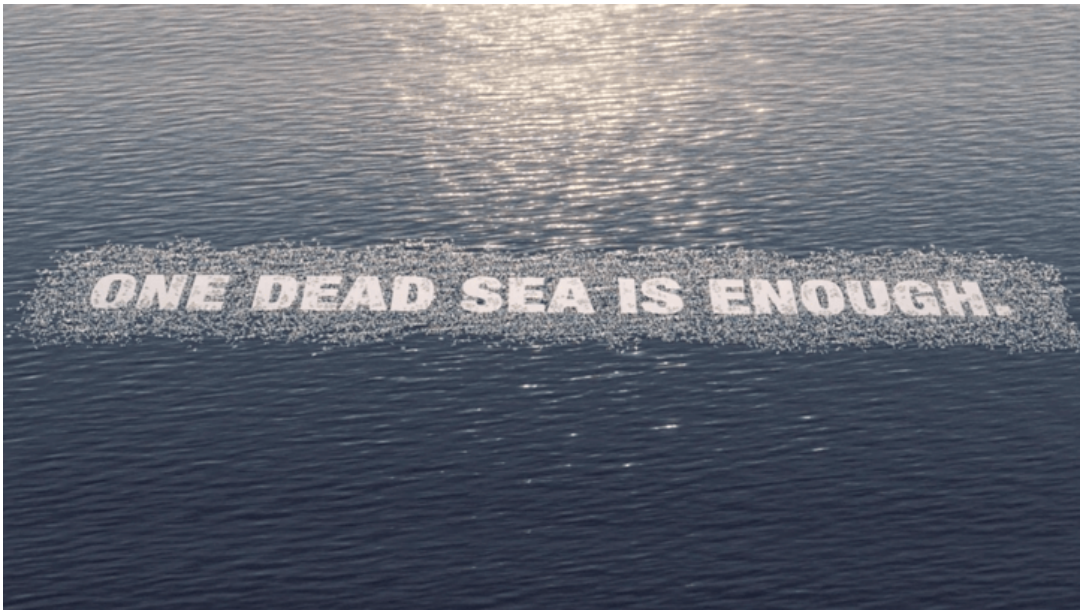

ط- في مجال حماية النظم البيئية ومكافحة التصحر

- تم إطلاق مبادرة «بحر ميت واحد يكفي» على هامش المنتدى العالمي للعلوم 2017 تهدف الى إنقاذ البحار والمحيطات من التلوث والمخلفات التي يتركها الإنسان.
- البدء بتنفيذ مشروع تحسين البنية التحتية الخضراء من خلال إجراءات العمالة المكثفة، حيث تم تعيين (347) عامل نصفهم من الأردنيين والنصف الآخر من السوريين، والانتهاء من تنفيذ عدد من الأنشطة لغاية تاريخه في أربع محميات هي: دبين، اليرموك، الأزرق، والشومري تشمل إعادة تأهيل ممرات المشاة والممرات السياحية داخل المحميات، بالإضافة إلى استعادة النظام البيئي وتحسين الغطاء النباتي من خلال زراعة وصيانة وإعادة تأهيل مناطق التنزه.
- الانضمام إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع الحيوي وخدمات النظم البيئية IPBEs.
- تم من خلال برنامج إعادة تأهيل البادية الاردنية/ التعويضات البيئية وبالتعاون مع الجهات المعنية تنفيذ عدة نشاطات، ملخصة بما يلي:

- اتفاقية مع سلطة وادي الأردن بتاريخ 13/5/2018 لحفر وإنشاء (15) حفيرة وسد في البادية، بحوالي (2) مليون دولار أمريكي.
- اتفاقية مع سلطة المياه بتاريخ 7/3/2018 لإعادة تأهيل بئر جرف الدروايش في البادية الجنوبية وتشغيله بطاقة الرياح، بقيمة (28.5) ألف دينار أردني.

- اتفاقية مع سلطة المياه بتاريخ 6/5/2018 لإعادة تأهيل بئر تل حسان في البادية الشمالية وتشغيله بالطاقة الشمسية، بقيمة (12) ألف دينار أردني.
- توقيع اتفاقية مع وزارة الزراعة بتاريخ 23/4/2018، حيث تم إنتاج وزراعة الأشتال الرعوية وتقديم حزمة الخدمات البيطرية لمربي الأغنام في البادية، بحوالي (1.4) مليون دولار أمريكي.
- طرح وإحالة عطاءات لصيانة بئرين ارتوازيين في البادية الجنوبية وتشغيلها بالطاقة الشمسية.
- طرح واحالة عطاء لتشغيل بئر البندان/الرويشد في البادية الشمالية وتشغيله على الطاقة الشمسية.
- الانتهاء من حفر وانشاء (5) حفائر، وصيانة بعض البرك المائية في البادية.
- الانتهاء من فتح وتعبيد كل من الطريق الواصل الى بئر ضبعان (0.3 كم) والطريق الواصل الى سد الارتين (4 كم) في البادية الشمالية.
- تم توقيع اتفاقية لفتح وتعبيد الطريق الواصل ما بين مسترة الفالج الى حمام الشرقي.
- قام البرنامج بتقديم التمويل المالي لاعادة تأهيل الطريق الرئيسي الواصل ما بين المفرق والصفاوي من تقاطع الباعج الى زملة الامير غازي.
- قدم البرنامج تمويلا لتنفيذ أعمال البنية التحتية وإعادة تأهيل الخلطة الاسفلتية للطريق الواصل بين مكب النفايات الخطرة والطريق الخرساني بطول 14.2 كم.
- الاتفاق مع الصندوق الأمم التحدة الانمائي (UNDP) لتحضير اتفاقية لتعزيز انتاجية وجودة صوف الاغنام في البادية الأردنية.

- الاتفاق مع الصندوق الأمم التحدة الانمائي (UNDP) لتحضير الخطط الأولية لانشاء سوق في محافظة العاصمة، وذلك لتسهيل تسويق منتجات الثروة الحيوانية والمنتجة من قبل الجمعيات التعاونية في البادية الاردنية والتي تم انشائها بتمويل من برنامج التعويضات البيئية بموجب الاتفاقيات الثلاثية مع المؤسسة التعاونية الاردنية.

- متابعة تنفيذ الاتفاقية ما بين وزارتي البيئة والمياه والري بخصوص تعلية سد الوالة وإنتاج المحاصيل العلفية على مساحة (16) ألف دونم باستخدام المياه العادمة المعالجة.

- إطلاق مشروع بناء القدرات المؤسسية و الإطار القانوني لبروتوكول ناغويا لتقاسم المنافع المشتركة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- إعلان محميتي برقع والضاحك كمحميات طبيعية كما تم إعلان محمية فيفا كثاني محمية أراضي رطبة في الأردن، كما تم إعداد خارطة رقمية للمناطق المحمية لادراجها في مخطط استعمالات الأراضي، إضافةً إلى توسعة محمية الأزرق المائية بمساحة تقدر بنحو (62) كم^2.

- إعداد التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى إعداد التقرير الوطني الخامس لمكافحة التصحر.

- تصميم موقع إلكتروني ليساهم في تسهيل تبادل المعلومات حول التنوع الحيوي بين الشركاء والمهتمين من المجتمع المحلي (متلقي الخدمة)، وتأتي أهمية هذا الموقع من خلال مساهمته بشكل كبير في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي والخطة الإستراتيجية للتنوع الحيوي (2011-2020) عبر الخدمات المعلوماتية الفعلية، وتعزيز التعاون التقني والعلمي وتسهيله وتشارك المعارف وتبادل المعلومات، وتأسيس شبكة تشغيلية للأطراف والشركاء تعمل بفاعلية وكفاءة عالية.

مشروع الاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية:

يهدف المشروع إلى العمل على دمج التنوع الحيوي خدمات النظم البيئية في السياسات والقرارات الوطنية وخصوصاً مع يتعلق بأهميتها للتأقلم مع التغير المناخي، وذلك من خلال إعداد واعتماد وزارة البيئة لمجموعة من الخطوط الارشادية الوطنية الخاصة بتحليل وتقييم خدمات النظم البيئية ضمن منظومتها المؤسسية والتشريعية، ومن أهم إنجازات المشروع خلال 2018 تضم ما يلي:

- إنشاء مجموعة عمل متعددة التخصصات في وزارة البيئة لتقوم على عملية إعداد الخطوط الارشادية الخاصة بخدمات النظم البيئية ودمجها على المستوى المؤسسي والوطني.
- المساهمة في إعداد واعتماد نظام تقييم الأثر البيئي ونظام حماية الطبيعة والتي يتم إقرارها حالياً ضمن الإجراءات القانونية المعتمدة وطنياً.
- إعداد إطار تنظيمي لتقييم و إدارة الأنواع الغريبة الغازية في الأدرن من خلال مجموعة عمل من الخبراء الوطنيين، بما في ذلك التحليل القانوني والتخطيط المكاني والمسوحات الميدانية على نبات السلم الغازي.
- إنشاء منصة تديرها وزارة البيئة لنظام المعلومات البيئية الوطني من خلال الآلية الدولية المعتمدة من قبل اتفاقية التنوع الحيوي لنظم المعلومات
- إشراك الأردن في الشبكة العالمية لشراكة خدمات النظم البيئية، وإطلاق الشبكة الوطنية ودعم دورها في إنشاء مجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالشبكة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- التنظيم الناجح لأول مؤتمر للشراكة العالمية لخدمات النظم البيئية بعنوان «تعزيز خدمات النظم البيئية من خلال إصلاح النظم البيئية من أجل الناس والبيئة» والذي استضافته وزارة البيئة في الفترة ما بين 25-22 أبريل 2018 وبمشاركة ما يزيد عن 100 مشارك من 16 دولة من الإقليم والعالم.

- في 17 مايو 2018، أصبح الأردن رسمياً العضو رقم 130 في المنصة الحكومية للسياسات والعلوم في مجال التنوع الحيوي والنظم البيئية وبدعم مباشر من المشروع.

- تم تطوير وتنفيذ 8 مشاريع صغيرة بالشراكة مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المحلي في والشركاء الوطنيين في أربع محافظات ضمت برامج لبناء القدرات البشرية والمنح الصغيرة للأفراد والمجموعات وتسويق المنتجات المحلية وتطبيق أفضل الممارسات في التنمية المحلية المستدامة.

- تنفيذ 10 فعاليات توعوية ومعرفية مع عدد من الجامعات المحلية و المؤسسات الأكاديمية في عدد من المحافظات شارك فيها عدد كبير من الأساتذة و الطلاب وصولاً لإنشاء نواة لشبكة وطنية للمعارف الخاصة بخدمات النظم البيئية وتطبيقاتها العلمية والعملية.

- تنفيذ سلسلة من التغطيات الإعلامية والملخصات الصحفية والتحقيقات الاستقصائية عن النظم البيئية وخدماتها في المملكة وصولاً إلى تعزيز الحوار والتواصل ما بين أصحاب العلاقة من خلال مجموعة كبيرة من نشاطات التدريب والمطبوعات والمقالات والمنتجات المسموعة والمرئية.

- دعم مجموعة من برامج البحث العلمي المتخصص في مجالات تقييم وتحليل خدمات النظم البيئية والتنوع الحيوي منها ما يتعلق بالآباء الوراثية للمحاصيل والآثار الاقتصادية الاجتماعية للأنواع الغريبة الغازية، تمهيداً لدمجها ضمن منظومة السياسات البيئية الوطنية، ومن ذلك على سبيل المثال دعم المسح الأول من نوعه في تاريخ المملكة على الشعاب المرجانية الصلبة في خليج العقبة والذي نفذته الجمعية الملكية لحماية الحياة البحرية.

ملخص التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)

	مساعد	مضر
داخلي	**نقاط القوة** • وجود الأذرع التنفيذية والمساندة للوزارة في تطبيق التشريعات (الإدارة الملكية لحماية البيئة والجمعية الملكية لحماية الطبيعة). • وجود صندوق البيئة الداعم للمشاريع البيئية. • دعم القيادة للإبداع والإبتكار. • وجود أنظمة رصد متطورة رائدة على مستوى الإقليم. • وجود لجان تراخيص فرعية في المحافظات. • إمتلاك الوزارة لمخزون جيد من المعارف الصريحة والضمنية. • استحداث مديرية التغير المناخي ووحدة الإقتصاد الأخضر في الوزارة.	**نقاط الضعف** • غياب نظام متكامل لادارة المعرفة وصعوبة الحصول على المعلومات بسرعة وبدقة. • إستقطاب وقلة الموارد البشرية المتخصصة في بعض المجالات وتطويرها والحفاظ عليها. • عدم كفاية الجاهزية الإلكترونية للوزارة وتقديم الخدمات الالكترونية.
خارجي	**الفرص** • توفر الجهات المانحة والتمويل الخارجي والإهتمام الإقليمي والعالمي بالمشاريع البيئية ومشاريع التنمية المستدامة. • التوجه الحكومي نحو الإقتصاد الأخضر ودعم التنمية المستدامة. • الإهتمام المتزايد محلياً وإقليمياً ودولياً بالإستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمشاريع التنموية المستدامة الأخرى. • توفر الخطط الوطنية الشاملة لإدارة قضايا البيئة المختلفة والإطر التشريعية الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة. • وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة. • التوجه الحكومي نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية. • التوجه الحكومي نحو تطبيق اللامركزية.	**التحديات** • زيادة نسب التلوث نتيجة النمو المتزايد في قطاعات النقل والطاقة والصناعة، وعدم التقيد بالشروط البيئية . • تدهور النظم الحيوية وزيادة التصحر نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والإعتداءات على أراضي الغابات والمحميات وغياب أنظمة إدارة الموارد المائية. • ضعف الوعي البيئي والثقافة البيئية لدى المجتمعات المحلية والقطاعات الإقتصادية. • تبعات اللجوء السوري.

الوزارة والمجتمع

أ- أهم شركاء وزارة البيئة

تحرص الوزارة بشدة على التعاون مع الجهات ذات العلاقة بعملها بشكل وطيد، لما في ذلك من آثار واضحة في تضافر الجهود والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، والتي تتقاطع مع عمل جهات أخرى.

لذلك، فقد قامت الوزارة بإجراء مراجعة شاملة للجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بعمله، وقامت بتصنيفها حسب نوع العلاقة معها. ويبين الجدول أدناه قائمة الشركاء وتصنيفهم:

المؤسسات الحكومية	
الاسم	التصنيف
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	شريك استراتيجي
الإدارة الملكية لحماية البيئة	شريك استراتيجي
وزارة المياه والري	شريك
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	شريك
هيئة الاستثمار الأردنية	شريك
وزارة الشؤون البلدية	شريك
وزارة التنمية الاجتماعية	شريك
سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة	شريك
وزارة الزراعة	شريك
سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	شريك
وزارة الصحة	شريك
مؤسسة المواصفات والمقاييس	شريك
وزارة السياحة والآثار	شريك
مؤسسة الموانئ - العقبة	شريك
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	شريك
وزارة المالية	شريك
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	شريك
وزارة العدل	شريك
وزارة الداخلية	شريك
وزارة الخارجية	شريك
وزارة التربية والتعليم	شريك
وزارة الأشغال العامة والاسكان	شريك
وزارة النقل	شريك
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	شريك
وزارة تطوير القطاع العام	شريك
وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	شريك
وزارة الثقافة	شريك
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	شريك
هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	شريك
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	شريك
هيئة الطاقة الذرية الأردنية	شريك
دائرة الإحصاءات العامة	شريك
دائرة الجمارك الأردنية	شريك

وحدة متابعة الإنجاز الحكومي	شريك
ديوان الرأي والتشريع	شريك
أمانة عمان الكبرى	شريك
غرف الصناعة والتجارة	شريك
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	شريك
الجامعات الأردنية والقطاع الأكاديمي	شريك
الجمعية العلمية الملكية	مزود خدمة
المركز الجغرافي الملكي	مزود خدمة
المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات	مزود خدمة

المنظمات الدولية والإقليمية	
الاسم	التصنيف
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	مانح
الإتحاد الأوروبي EU	مانح
الجهات المانحة من الدنمارك	مانح
الجهات المانحة من ألمانيا	مانح
الوكالة البريطانية للتنمية الدولية UKAID	مانح
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	مانح
الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	مانح
الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA	مانح
المانحين الكنديين	مانح
البنك الدولي	مانح
مرفق البيئة العالمي GEF	مانح
مجلس التعاون الخليجي	مانح
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	وكالة دولية شريكة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP	وكالة دولية شريكة
اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ESCWA	وكالة دولية شريكة
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	وكالة دولية شريكة
المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI	وكالة دولية شريكة
الجامعة العربية (مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة)	وكالة إقليمية شريكة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	وكالة دولية شريكة
معهد الأمم المتحدة للبحث والتطوير UNITAR	وكالة دولية شريكة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO	وكالة دولية شريكة
المركز الإقليمي لأنشطة الصحة والبيئة – منظمة الصحة العالمية	وكالة دولية شريكة
اليونيسكو	وكالة دولية شريكة
الإتحاد الدولي لحماية الطبيعةIUCN	وكالة دولية شريكة
بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بموضوع البيئة	

وتحرص الوزارة على التواصل مع أصحاب العلاقة بشكل مستمر، حيث تم إشراكهم في صنع القرار من خلال لجان الوزارة المختلفة بمشاركة أكثر من (30) جهة من مختلف المعنيين، وكذلك إشراك المتأثرين والمعنيين في الحلقات التشاورية للمشاريع التي تتطلب دراسة تقييم أثر بيئي، حيث شارك أكثر من(1900) مشارك خلال الأعوام -2015 2017 في(68) حلقة تشاورية نظمتها الوزارة. كما تحرص الوزارة على الوقوف عن كثب على احتياجات الشركاء حيث قامت كوادر الوزارة بزيارات ميدانية لبؤر التلوث لتلمس وتلبية احتياجات الموطنين والتي بلغت (41) جولة ميدانية خلال عامي 2016،2017.

من ناحية أخرى، وفي إطار ممارسة مسؤوليتها المجتمعية قامت الوزارة بدعم (114) مشروع مجتمعي وتدريب أكثر من (130) خريجاً جديدا» خلال عامي 2016-2017، كما قامت بتنفيذ أكثر من(90) حملة نظافة عامة.

كما قامت الوزارة بتدريب وبناء قدرات الجمعيات التعاونية في مناطق البادية، وتأهيل وتدريب (73) ممرض بيطري من أبناء البادية على كيفية الرعاية والبيطرة الحيوانية، والانتهاء من إنشاء سوق الحلال في منطقة القطرانة. إضافةً إلى توزيع (430) من الأغنام المحّسنة على (20) جمعية تعاونية و(82) أسرة عفيفة في البادية الأردنية، وذلك بهدف تحسين مستوى الدخل ورفع كفاءة إنتاجية الثروة الحيوانية.

ب- التواصل والتوعية

قامت الوزارة بتنفيذ الحملة الوطنية التوعوية المتكاملة للحد من الإلقاء العشوائي للنفايات، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواد الإعلامية من خلال:

- القيام بأول استطلاع للرأي العام حول قضايا البيئة في الأردن والذي اظهر اهتماماً كبيراً من قبل المواطنيين بالقضايا والتحديات البيئية التي تواجه الاردن ومن اهمها موضوع الالقاء العشوائي للنفايات.
- المساهمة في إنتاج فلم وثائقي توعوي بعنوان (بحالي بلّشت).
- تنفيذ الحملة الوطنية للنظافة على مستوى المملكة «صرخة وطن...بيئتنا حياتنا» بتاريخ 14/4/2018، وبمشاركة عشرات الآلاف من المتطوعين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة في كافة المحافظات، وجمع ما يقارب (324) طن من النفايات والأنقاض.
- توزيع (1000) حاوية في الغابات وأماكن التنزه وفق مواصفات تناسب خصوصية هذه المناطق في كافة محافظات المملكة.
- إطلاق مسابقتي المسرح البيئي الأول والرسم البيئي وتوزيع الجوائز على الفائزين، وإطلاق مسابقة المسرح المدرسي البيئي الثاني للعام الدراسي 2018/2019 تحت شعار «مياهنا حياتنا».
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أجيال لإعادة التدوير وكتاب تعاون مع شركة الدخيل لإعادة التدوير وتنفيذ مشروع فرز وتدوير النفايات الصلبة لعدد من المدارس ومؤسسات حكومية وخاصة.
- المشاركة في إعداد دليل الحوكمة للجمعيات مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.
- توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع متحف الأطفال حيث سيقوم صندوق حماية البيئة بتطوير برامج توعوية خاصة بوزارة البيئة في المتحف.
- إطلاق لعبة تفاعلية رقمية (Eco-Champ) تستهدف طلبة المدارس للحث على السلوكيات السليمة بيئياً.

- المشاركة في مبادرة الحسين 99 (تعزيز التعاون في إنشاء مدرسة تعليم فن التدوير)، وهي مبادرة شبابية نظمت في مدرسة تل الرمان لإحياء ذكرى المغفور له الملك الحسين بن طلال –عظم الله ثراه– وتهدف إلى تعميق المسؤولية المجتمعية وتعزيز الدور الشبابي في تبني مفهوم إعادة التدوير، ومن خلال هذه المبادرة تم تأهيل الطلاب وتدريبهم على إعادة التدوير وبيان أهميته في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتم عرض منتجاتهم التي تم صنعها في معرض أقيم خصيصاً لعرض المنتوجات المصنعة من الطلاب، وسيتم تعميم الفكرة على باقي محافظات المملكة في المرحلة اللاحقة من المبادرة.

- تمت الموافقة على إنشاء (18) جمعية بيئية وتسجيلها في السجل البيئي ليبلغ عدد الجمعيات البيئية (118) جمعية بيئية.

- شاركت وزارة البيئة وعلى السنة الرابعة على التوالي بحملة البرنامج الاردني لسرطان الثدي وذلك تأكيداً على مسؤوليتها المجتمعية وتحقيقاً لرسالة البرنامج "الكشف المبكر ينقذ الحياة"، وتم ذلك من خلال المحاضرات التثقيفية والفحوصات السريرية التي يتم تنظيمها لموظفات الوزارة في كل عام، كما تم مساندة والاعلان عن الحملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة وتوزيع بروشورات توعوية ورفع شعارات تخص الحملة وارتداء القمصان الوردية

ج- الحملات البيئية

أطلقت الوزارة عدة حملات توعوية تهدف إلى ترسيخ مفاهيم المسؤولية الجماعية في الحفاظ على البيئة وتعميق الشعور بالانتماء للوطن من خلال المشاركة الفعالة، ومن هذه الحملات والمبادرات:

- حملة تحت إشعار «لا للرمي العشوائي للنفايات».
- حملة توعوية في رابع أيام عيد الأضحى من عام 2018 لجمع النفايات من المتنزهين في غمدان.
- حملة نظافة توعوية باسم «بيئتنا حياتنا» في منطقة الذهيبة الشرقية في لواء الموقر.
- حملات توعوية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال عقد ورشات تدريبية ومحاضرات توعوية ونشر البروشورات على ترشيد استهلاك المياه والطاقة في مرافق المدارس.
- حملة توعوية تحت شعار «كل الأردن.. بيتك فحافظ على نظافته»، وهو برنامج تثقيفي توعوي بث من خلال التلفزيون الأردني والإذاعات المحلية والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

الحوكمة

تولي وزارة البيئة ممثلة بوزيرها والأمين العام اهتماما» عاليا» بموضوع الحوكمة، حيث تحرص على تطبيق كافة القواعد والتشريعات التي تضمن تنفيذ أعمالها بأعلى مستويات الشفافية وبما ينسجم مع الممارسات المحلية والعالمية المتبعة في هذا الإطار. وتحرص الوزارة بشكل خاص على التعاون مع جميع الجهات المعنية بمواضيع الحوكمة والشفافية في الأردن، مثل ديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد ووزارة تطوير القطاع العام. حيث تأخذ بملاحظات وتوصيات هذه الجهات بمنتهى الجدية، وتتجاوب مع استفساراتها وتوصياتها بمنتهى الجدية والحرص.

وقد لوحظ بأن التقرير الأخير الصادر عن ديوان المحاسبة عن أداء المؤسسات الحكومية في الأردن لم يتضمن أي ملاحظات خاصة بعمل الوزارة، باستثناء ملاحظة متعلقة بعمل صندوق حماية البيئة تقوم الوزارة بالتعامل معها بمنتهى الحرص والجدية. واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويبها إذا لزم الأمر.

كما وقد قامت الوزارة بالتعاون مع البلديات باستحداث مديريات جديدة للتعامل مع القضايا البيئية الناشئة في عدة محافظات منها:

- معان
- العاصمة

وفي إطار سعيها لضبط إدارة الأمور المالية بما يتوافق مع مبادئ الشفافية والحوكمة، قامت الوزارة بإعداد دليل إرشادي لإدارة الأمور المالية حيث تم تحديد العمليات المالية التي تدعم تنفيذ استراتيجية الوزارة ومنها إعداد الموازنة السنوية من خلال التعميم على كافة المديريات لتحديد احتياجاتهم المالية بما يساهم في تحقيق الخطط التنفيذية للمديريات، وقد ساهم ذلك في تخفيض نسبة الانحراف في بند النفقات من (40 %) الى(21.8 %) وفي بند الإيرادات (صندوق حماية البيئة) من (31.06 %) الى (19.65 %) للسنوات 2016-2017.

كما تطبق الوزارة مصفوفة التقارير المالية حيث تم تحديد أنواع التقارير والهدف منها والمستوى الإداري الذي يستفيد من تلك التقارير و توقيتات إصدار التقارير مثل (تقرير الاتفاقيات الخاصة بصندوق حماية البيئة، برنامج التعويضات البيئية لمتابعة الانفاق عليها). وتطبق الوزارة النظام الإلكتروني لإدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وذلك بهدف ت نفيذ الموازنة والمعلومات المحاسبية ذات الصلة ويتم من خلاله مطابقة ومراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة.

صندوق حماية البيئة

تم إنشاء الصندوق في 2009 بموجب قانون حماية البيئة. يعتبر الصندوق الذراع التنفيذي والتمويلي للخطط الاستراتيجية لوزارة البيئة، بهدف تحقيق مشاريع تساهم في حماية البيئة وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة على أرض الواقع من خلال شراكات فاعلة مع الجمعيات والقطاع الخاص والقطاع العام، والجهات المانحة.

يلعب الصندوق دوراً مهماً أيضا في جذب التمويل المناخي/ الأخضر للمشاريع ذات الأولوية الوطنية في مختلف القطاعات، والتي تنعكس بآثار إيجابية على المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني.

هدف الصندوق الاستراتيجي

دعم تنفيذ المشاريع والأنشطة الهادفة لتحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة للمصادر الطبيعية في الأردن و ذلك من خلال:

- تقديم الدعم المالي للمشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص و/أو الجهات الأخرى التي تسعى لتحقيق هذه الأهداف.
- تعزيز وتقوية الالتزام بقوانين البيئة الوطنية.

المهام والصلاحيات التي يتولاها صندوق حماية البيئة

- دعم أي نشاط يساهم في حماية البيئة والمحافظة على عناصرها وتطوير الممارسات البيئية فيها.
- تشجيع المبادرات التنموية الهادفة إلى الاستخدام الأمثل لعناصر البيئة وللموارد الطبيعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- المساهمة في نشر الوعي البيئي بما في ذلك استخدام تقنيات التصنيع الصديقة للبيئة.
- التركيز على القطاعات ذات الأولوية الوطنية من ناحية الالتزام بالاشتراطات البيئية وتقديم الدعم لها.
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المماثلة للتنسيق في مجال دعم حماية البيئة.

موارد الصندوق

- المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.
- المبالغ التي يوافق مجلس الوزراء على تخصيصها من (عوائد بيع الكربون) وفق الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- أي بدلات أو أجور أو عوائد تستوفى بموجب القانون (قانون حماية البيئة) والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

الصندوق إداريا

يتولى إدارة الصندوق بموجب نظام صندوق حماية البيئة لسنة 2018 مجلس يسمى (مجلس إدارة الصندوق) برئاسة الوزير وعضوية كل من:

1. ثلاثة ممثلين عن القطاع العام من ذوي الخبرة والاختصاص يسميهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.
2. ثلاثة ممثلين عن القطاع الخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يسميهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

إنجازات الصندوق

- ترجمة برنامج تدريبي حول التغير المناخي متاح مجانا عبر الإنترنت لأول مرة باللغة العربية بالتعاون مع جمعية إدامة ومنظمة UNITAR العالمية.
- دعم الحديقة النباتية الملكية في الإصدارالأول من نوعه لكتاب القائمة الحمراء لنباتات الأردن والذي يعنى بتصنيف النباتات القابلة للانقراض. وهو أحد أهم الإصدارات في منطقة غرب آسيا.
- الانتهاء من دراسة وتقييم طلبات الحصول على الدعم المقدمة للصندوق في دورة 2017-2018 وقد ركزت الدورة على مجالات تدوير النفايات والحلول المبتكرة والتوعية البيئية، تم في 2018 الموافقة على دعم 5 جهات من أصل 12 جهة.
- مشاركة الصندوق في عدد من المؤتمرات المحلية والإقليمية للتعريف بدور الصندوق، و العمل على استقطاب الدعم والتشبيك مع المبادرات والمشاريع ذات العلاقة.

نبذة عن أهم خطط وأولويات الصندوق للفترة المقبلة

- تحديث استراتيجية الصندوق لتتماشى مع الخطط الرئيسية لوزارة البيئة بما فيها الأطر الدولية والخطط الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي، الاقتصاد الأخضر، أهداف التنمية المستدامة، الاستهلاك، الانتاج المستدام، وغيرها.
- تطوير الإطار التشريعي بما فيها نظام الصندوق والتعليمات والسياسات والدليل التشغيلي والقنوات التمويلية والهيكل التنظيمي لتتماشى مع الأسس العالمية، وبما يؤهل الصندوق تحقيق الاعتمادية من الصناديق العالمية ومنها صندوق المناخ الأخضر.
- تطوير أطر الاتصال والتسويق للصندوق والتعاون والحوار مع الجهات ذات العلاقة (جمعيات وقطاع خاص وقطاع عام وجهات مانحة ومنظمات محلية وإقليمية ودولية).
- استقطاب الدعم الفني والتمويل للصندوق (منها مصادر التمويل الدولية البيئية والمناخية والخضراء) للنهوض بمقدرته على تنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأثر الملموس ومنها:
  - برامج توعوية متكاملة حول الوعي البيئي ومشكلة الإلقاء العشوائي للنفايات والتلوث البلاستيكي.
  - مبادرة تطوير المتنزهات المستدامة بالشراكة مع القطاع العام والجمعيات، في كافة مناطق المملكة
  - المساهمة في حل مستدام ومتكامل لمعالجة النفايات الخطرة في سواقة.
  - تطوير برنامج وطني للتصدي للآثار البيئية لمشكلة اللاجئين في الأردن.
  - برنامج متكامل لرفع كفاءات الجمعيات البيئية وقدرتها على تطوير المشاريع.
  - تحقيق الترابط مع أهم الخطط الوطنية ذات العلاقة ومنها الخطة الوطنية للنمو الأخضر وخطة المساهمات المحددة وطنيا للتغير المناخي وخطة الإنتاج والاستهلاك المستدام وخطة التكيف الوطنية وغيرها.
  - تنفيذ المشاريع من خلال الشراكات الفاعلة مع كافة الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

قائمة بأسماء أصحاب المعالي وزراء البيئة

#	معالي الوزير		تاريخ التكليف	تاريخ الاستقالة
1	معالي المهندس ابراهيم صبحي الشحاحدة		14/10/2018	لغاية تاريخه
2	معالي السيد نايف حميدي الفايز		10/10/2012 25/2/2018	30/3/2013 14/10/2018
3	معالي الدكتور ياسين الخياط		24/10/2011 2/5/2012 1/6/2016	26/4/2012 10/10/2012 25/2/2018
4	معالي الدكتور طاهر الشخشير		9/2/2011 21/8/2013	24/10/2011 24/5/2016
5	معالي أ.د مجلي محمد محيلان		30/3/2013	20/8/2013
6	معالي المهندس حازم ملحس		14/12/2009	24/10/2012
7	معالي المهندس خالد الايراني		7/4/2005 26/10/2010	9/12/2009 22/11/2011
8	معالي السيد ناصر شريدة		24/11/2012	1/2/2011
9	معالي الدكتور يوسف الشريقي		24/10/2004	7/4/2005
10	معالي الدكتورة علياء بوران		25/10/2003	24/10/2004
11	معالي الدكتور هشام غرايبة		21/7/2003	25/10/2003
12	معالي الدكتور محمد ذنيبات		12/1/2003	21/7/2003

Tel: +962 6 5560113
Fax: +962 6 5516377
P.O.Box: 1408 Amman-11941-Jordan
www.moenv.gov.jo